52 ألف مليار موازنة 2025

الجلالي: لن نسمح للجان المحروقات أن تؤثر سلباً في خدمات المواطنين وسيتم تقييم كفاءة عملها واتخاذ ما يلزم حيالها

نقاش غني في الحكومة حول ألواح الطاقة الكهروضوئية ورفع أسعار الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة

| الوطن

وافق مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس على مقررات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي بتحديد الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2025 بـ52600 مليار ليرة سورية، وأقر مشروع البيان الوزاري الذي يتضمن توجهات وخطة عمل الحكومة للمرحلة المقبلة في كل القطاعات، مع التأكيد على واقعية المشروع، في ظل نقص الموارد، وسعيه لإحداث تغيير إيجابي في مجالات التنمية الاقتصادية والأنظمة التعليمية والصحية والاجتماعية والموارد وتعزيز النزاهة والشفافية.

رئيس مجلس الوزراء محمد غازي الجلالي كلف وزير الإدارة المحلية والبيئة التنسيق مع المحافظين لمعالجة الخلل في عمل النقل الجماعي ببعض المحافظات، مؤكداً أن وجود نقص بالكميات المتوفرة من الوقود على المستوى الوطني لا يبرر ظهور مثل هذا الخلل الحاد في بعض المحافظات، إذ يقع على عاتق المحافظين إدارة الكميات المخصصة للمحافظة وفق الأولويات ذات الأهمية وفي مقدمتها توفير متطلبات قطاع النقل الجماعي، وقال: «لن نسمح للجان المحروقات في بعض المحافظات أن تؤثر سلباً في خدمات المواطنين، وسيتم تقييم كفاءة عمل هذه اللجان واتخاذ ما يلزم حيالها».

وطلب الجلالي من الوزارات تعزيز الشراكة والتنسيق والتعاون مع الاتحادات والغرف والنقابات بهدف الخروج برؤى مشتركة لتطوير واقع القطاعات الاقتصادية والخدمية والتنموية.

وشهدت الجلسة مداولات حول مشروع الصك التشريعي الخاص بتعديل نسبة حصة اتحاد الصحفيين من أجور نشر الإعلانات الواردة في المادة /1/ من القانون /44/ لعام 2001، من 2 بالمئة إلى 4 بالمئة لتحسين الأوضاع المعيشية للصحفيين المتقاعدين، حيث تراوحت المداخلات بين أهمية تقديم الدعم لاتحاد الصحفيين حرصاً على تمكينه من القيام بمهامه ودوره الوطني على النحو الأمثل، وبين التذكير باستقلالية النقابات والاتحادات وضرورة اعتمادها على مواردها الذاتية لتغطية نفقاتها وتفادي فرض اقتطاعات مالية على المؤسسات الاقتصادية المستقلة وتحويلها لمصلحة هذه الاتحادات... وفي نهاية المداولات أقر المجلس مشروع الصك التشريعي وطلب من وزير الإعلام المتابعة مع اتحاد الصحفيين للتأكد من حسن إدارة موارده بالشكل الأمثل، مشدداً على أهمية الاستثمار الأمثل لأمثال النقابات وتعزيز مواردها الذاتية بما ينعكس إيجاباً على أوضاع المنتسبين إليها.

وزير الإعلام زياد عيد قال في تصريح له عقب جلسة مجلس الوزراء: إن موافقة الحكومة على مشروع الصك التشريعي القاضي بتعديل المادة الأولى من القانون 44 لزيادة نسبة اتحاد الصحفيين من أجور نشر الإعلانات من 2 بالمئة إلى 4 بالمئة، تعتبر خطوة أولى نحو تحسين أوضاع الصحفيين، مبيناً أن الزيادة ستخصص لصندوق التقاعد للصحفيين وتحديداً المتقاعدين الذين أمضوا سنوات طويلة في العمل الصحفي واليوم هم بأمس الحاجة إلى الدعم والمساندة.

وأضاف عيد: إن رئيس مجلس الوزراء شدد على ضرورة كفاءة الإنفاق، وبالتالي توظيف الزيادة المتحققة من أجل الغاية التي قُدم من أجلها هذا المقترح إلى مجلس الوزراء.

كما شهدت الجلسة نقاشاً غنياً حول موضوع استجرار ألواح الطاقة الكهروضوئية الممولة من صندوق دعم استخدام الطاقات المتجددة، إذ رأى بعض الوزراء ضرورة ترك الخيار أمام المستفيدين من أموال الصندوق لشراء المنتجات من أي جهة كانت وعدم حصرها بالمنتجين المحليين، أو إعطاء مهلة محددة لإجابة طلبات المستفيدين حرصاً على عدم تقييد خياراتهم.

فيما ذهب بعض الوزراء إلى أهمية دعم وحماية المنتج الوطني حرصاً على توطين صناعة ومستلزمات الطاقات المتجددة وحمايتها من المستوردات تناغماً مع السياسة الحكومية الرامية إلى دعم قطاع الطاقات المتجددة على المدى الطويل.

ووافق المجلس على مقترح وزارة الكهرباء لتعديل أسعار الكهرباء المنتجة من مصادر الطاقات المتجددة، وذلك بهدف تشجيع المجال أكثر للاستثمار في هذا المجال، إضافة إلى زيادة الاستطاعات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تربط على شبكة التوزيع واستخدام الطاقة المتجددة.

وأوضح وزير الكهرباء الدكتور سنجار طعمة في تصريح عقب الجلسة أنه تمت الموافقة على تعديل القرار رقم 6 الناظم لتعرفة التغذية وهو ينظم أسعار الكهرباء التي يتم شراؤها من مصادر الطاقات المتجددة المختلفة، حيث تم تعديل نقطتين أساسيتين: الأولى، تشجيع الطاقات المتجددة من مصادر ريحية حيث تم تعديل الأسعار بها من 6 سنت يورو إلى 7 سنت يورو لفتح المجال أكثر للاستثمار بالطاقة الريحية لكون الإقبال عليها مازال منخفضاً مقارنة بالإقبال الجيد على الطاقة الشمسية.

وأضاف: النقطة الثانية، هي زيادة الاستطاعات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تربط على شبكة التوزيع، ويوجد نوعان: الأولى مستقلة والثانية بيع الفائض للاستطاعات التي تركّب على المشروعات الصناعية أو التجارية أو ما شابه، حيث كانت الاستطاعة 200 ميغا وأصبحت الآن 500 ميغا لكل نوع من المشروعات، أي إنه تمت الزيادة من 200 إلى 1000 ميغا بهدف التوسع أكثر في مجالات الطاقة المتجددة.

وأقر مجلس الوزراء عدداً من المشروعات الخدمية والتنموية في عدد من المحافظات.

سعر مبيع بذار القمح بـ6 آلاف ليرة للكغ

مدير المؤسسة: تمت برضا الفلاحين وتكفل الدعم بـ٦٦٥ ليرة للكيلو

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: تسعيرة رائعة وكميات كافية للموسم

| جلنار العلي

حددت المؤسسة العامة لإكثار البذار سعر مبيع الكيلو غرام الواحد من بذار القمح للموسم الزراعي 2024–2025 بمبلغ 6000 ليرة.

المدير العام لمؤسسة إكثار البذار عثمان الدعيمس، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أنه تم اعتماد التسعيرة الجديدة بناء على دراسة شاملة لتكاليف البذار، وقد وصلت التكلفة إلى 6665 ليرة، لتعرض تلك التكلفة على صندوق الدعم لمناقشتها معه، ثم تم التوصل إلى قرار بيع الكيلو بـ6000 ليرة، ليكون سعراً مناسباً للفلاحين، ويتحمل الصندوق دفع الفارق بين سعر المبيع وسعر التكلفة الذي يقدر بـ665 ليرة.

وأشار الدعيمس إلى ارتفاع التكاليف بنسبة كبيرة مقارنة بالعام الماضي، حيث تم في العام الماضي شراء كيلو القمح بسعر 2800 ليرة ليرتفع هذا العام إلى 5500 ليرة، كما أن لدى المؤسسة مكافآت إكثارية تتراوح بين 17–30 بالمئة حسب كل مرحلة إكثارية، أي إن النسبة الوسطية تتراوح بين 17–19 بالمئة، وبذلك تكون المؤسسة اشترت كيلو البذار من الفلاح بقيمة 6435 تقريباً إضافة إلى تكاليف عمليات الغربلة والتعقيم وأجور النقل والعمالة وغير ذلك من الأمور التي تضاف إلى تكاليف الكيلو الواحد.

وفي سياق متصل، أكد الدعيمس أن هذه التسعيرة تمت برضا الفلاحين ممثلين باتحادهم، حيث يتم اعتماد أي تسعيرة بحضور وزارة الزراعة وممثل للاتحاد العام للفلاحين، إضافة إلى نقيب المهندسين الزراعيين ومدير عام المصرف الزراعي والجهات الأخرى المعنية.

ومن جهة أخرى، أشار المدير إلى أنه يوجد لدى المؤسسة 72 ألف طن من بذار القمح ، وقد تم تجهيز 26 ألف طن منها للبيع وهي موجودة ضمن مستودعات المؤسسة ومستودعات المصارف الزراعية في كل المحافظات، علماً أن البيع يتم بموجب الترخيص الزراعي، متوقعاً أن يتم بيع نحو 55–60 ألف طن هذا العام، لافتاً إلى أنه لا يمكن احتساب المساحات المتوقع زراعتها بالقمح، وذلك نظراً لوجود زراعات بعلية وأخرى مروية، ولكن يبلغ معدل بذار الزراعة المروية 25 كيلو غراماً بالدونم، أما الزراعات البعلية فتصل إلى 20 كيلو غراماً بالدونم.

وإلى ذلك، أكد الدعيمس أنه لا يوجد أي توجه لدى الوزارة أو الحكومة لاستيراد أي أصناف من بذار القمح، على اعتبار أن البذار السورية من أفضل الأصناف على مستوى العالم وهي معروفة بجودتها ومقاومتها للظروف الجوية كالجفاف وغير ذلك.

من جهته، أوضح رئيس اتحاد الفلاحين أحمد إبراهيم في تصريح لـ«الوطن» أن وسطي التكلفة للبذار المدورة لهذا العام الماضي والبذار المنتجة حالياً تصل إلى 6665 ليرة، بينما تفوق تكلفة بذار العام الحالي ذلك وهي تصل إلى نحو 8000 ليرة، واصفاً التسعيرة النهائية التي تم اعتمادها من مؤسسة إكثار البذار بأنها رائعة وهناك رضا كامل عنها، حيث توقع بعض الفلاحين أن تكون التسعيرة أكثر من ذلك حسب قوله.

وأشار إبراهيم إلى أن كميات البذار الموجودة لدى المؤسسة تعتبر كافية للموسم، فقد كانت الكميات خلال العام الماضي أقل من ذلك ودوّر قسم كبير منها، حيث لم يكن هناك إقبال على الشراء من الفلاحين، لوجود نسبة كبيرة منهم يحتفظون ببذارهم ويزرعونها في الموسم المقبل.

وكانت قد بينت الوزارة في بيان لها يوم أمس أن غربلة وتعقيم البذار بدأت منذ شهر حزيران الماضي ضمن مراكز الغربلة العائدة للمؤسسة والبالغ عددها 10 مراكز وبالطاقة القصوى لها من خلال ورديات عمل على مدار الساعة بهدف تأمين البذار للفلاحين ضمن المواعيد المحددة للزراعة وفقاً للخريطة الصنفية المعتمدة من وزارة الزراعة لأصناف القمح ذات الإنتاجية والجودة العالية والمتأقلمة مع الظروف السائدة في المناطق التي ستزرع فيها.

وقد بدأت المؤسسة باستقبال طلبات الفلاحين الراغبين بالتعاقد معها لإنتاج بذار محاصيل القمح والشعير والبقوليات ولإنتاج بذار البطاطا من خلال المشروع الوطني لإنتاج بذار البطاطا لمرحلتي البيوت الشبكية والحقول المفتوحة، وباشرت لجانها الفنية عمليات الكشف الحقلي على حقول الفلاحين الراغبين بالتعاقد مع المؤسسة للتأكد من استيفائهم للشروط المطلوبة للتعاقد.

ليتر الزيت يرتفع إلى 30 ألف ليرة وعبوة 4 ليترات إلى 115 ألف ليرة

الحلاق لـ«الوطن»: لدينا كميات كافية من الزيوت.. وحبزة يتهم التجار بالاحتكار واستغلال الأحداث

| رامز محفوظ

شهد سعر ليتر الزيت النباتي ارتفاعاً ملحوظاً تجاوز 25 بالمئة خلال الأيام القليلة حيث ارتفع سعر الليتر الواحد من 23 ألف ليرة إلى 30 ألف ليرة كما ارتفع سعر العبوة 4 ليترات من 93 ألف ليرة إلى 115 ألف ليرة، في حين قل وجود الزيت النباتي المهرب من لبنان بنسبة كبيرة والذي كان متوفراً بعبوات تتسع لـ5 ليترات خلال الفترة الأخيرة.

عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق برر ذلك في تصريح لـ«الوطن» بأن أسعار المواد الغذائية دائما تتعرض للصعود والانخفاض نتيجة ظروف وخصوصيات معينة منها الطقس والحروب وانتشار الآفات.

ولفت إلى أن تكلفة تصنيع المادة في سورية مرتفعة بالأساس نتيجة عدم توفر حوامل الطاقة وارتفاع المصاريف والأعباء وزيادة الضرائب.

وأشار إلى أن مادة الزيت النباتي الخام يتم استيرادها من دول شرق آسيا ومن دول جوار أوكرانيا، والأحداث اللبنانية لم تؤثر في مستورداتنا من الزيت النباتي باعتبارها لا تأتي عبر لبنان وتأتي عبر البحر وفق شروط محددة.

وأكد أنه لدى سورية مخازين جيدة من كل المواد الغذائية وليس الزيت فقط وهناك عقود تم إبرامها من أجل استيراد المواد الغذائية مستقبلاً وتعتبر مقبولة ضمن الظروف الحالية.

واستبعد الحلاق وجود حالة احتكار للمادة من التجار في السوق.

كلام الحلاق جاء مخالفاً لما جاء على لسان أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة الذي رأى أن الاحتكار من بعض التجار هو السبب الرئيسي لارتفاع سعر المادة في السوق ناهيك عن زيادة الطلب عليه وخصوصاً مع زيادة عدد الوافدين من لبنان، مشيراً أن التاجر يستغل أي ظروف طارئة ويعمل على حجب واحتكار السلع المطلوبة من أجل زيادة أرباحه.

ولفت إلى أنه هو مندوب من قبل الجمعية ضمن لجنة تحديد الأسعار في الوزارة وتم تحديد آخر تسعيرة لليتر الزيت بسعر 24 ألف ليرة، مؤكداً عدم وجود التزام بالتسعيرة المحددة ودوريات التموين تراقب الأسعار في السوق لكنها لا تستطيع قيام المواطن بالشكوى وتفعيل ثقافة الشكوى لدى المواطنين باعتبارها تساهم في ردع التاجر عن رفع الأسعار.

نقاشات لرفع أسعار الأسمدة

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: لا مبرر لأي زيادة لأن أسعار الصرف شبه مستقرة منذ أشهر

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر رسمي في القطاع الزراعي لـ«الوطن» عن نقاش يدور لرفع سعر الأسمدة وخاصة مادة سماد اليوريا، موضحاً أن معدل الزيادة سيكون طفيفاً بحدود 5 بالمئة لكن لم يصدر قرار بعد بذلك وحاليا الموضوع قيد النقاش والتشاور مع الجهات المعنية في القطاع الزراعي، علماً أن سعر مبيع طن سماد اليوريا العام الماضي «الموسم الماضي» كان محدد بـ8و9 ملايين ليرة.

بينما أوضح مصدر في الاتحاد العام للفلاحين أنه لا علم لديهم حتى الآن بذلك وسيتم التواصل للتأكد من الموضوع وأنه من حيث المبدأ لا مبرر لأي زيادة على أسعار الأسمدة وخاصة أن أسعار الصرف شبه مستقرة منذ أشهر وأي زيادة ستكون مؤثرة سلباً على الفلاح وقدرته على تأمين مستلزمات الإنتاج ومنها الأسمدة وبالتالي على رغبته في الزراعة.

بينما تفيد مصادر أخرى أنه تم «التعاقد» في التجارة الخارجية على شراء 12500 طن من سماد اليوريا و10 الاف طن من سماد السوبير فوسفات في حين يتم العمل لإنجاز عقود للمقايضة مع بعض الدول التي يتوفر لديها الأسمدة «اليوريا» وترغب في المقايضة بالفوسفات، علماً أن لدى مستودعات المصرف الزراعي حالياً نحو38 ألف طن من الأسمدة «مخازين من الموسم الماضي» في حين توضح وزارة الزراعة أنها بحاجة إلى 80 ألف طن من سماد اليوريا و50 الف طن من سماد السوبر فوسفات.

ويرى الكثير من الفلاحين ضرورة تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة الأسمدة قبل بداية الموسم الزراعي المقبل لعدم حدوث سوق سوداء واستغلال حاجة الفلاح ورفع الأسعار لمستويات لا يمكن للفلاح أن يستطيع شراءها وبالتالي يسبب عزوف شريحة من الفلاحين عن الزراعة وكانت وصلت أسعار الأسمدة «اليوريا» في مواسم ماضية وفي بعض المحافظات لحدود 20 مليون ليرة قبل أن تعاود في نهاية الموسم لتنخفض لتستقر في حينها عند 10 ملايين ليرة وخاصة المحافظات الساحلية بحكم الزراعات المحمية وارتفاع الطلب على الأسمدة وخاصة اليوريا.

والواضح أن مسألة العرض والطلب وقدرة الجهات الزراعية الرسمية على تأمين الاحتياجات من الأسمدة في مختلف أنواعها هما من يسمح بحدوث سوق سوداء من عدمه والتحكم في الأسعار في هذه السوق بحال حدوثها، وكانت تجارب الأعوام الأخيرة تظهر المسألة حيث انخفضت الأسعار في السوق السوداء لأكثر من 50 بالمئة عند توفر الأسمدة وبيعها بشكل مباشر وميسر للفلاحين عبر مكاتب ومستودعات المصرف الزراعي في المحافظات، علماً أن هناك كميات مهمة من أسمدة الفوسفات يتم إنتاجها محلياً ويتم تغطية جزء من الاحتياجات من الأسمدة الآزوتية من معمل أسمدة حمص في حين يتم استكمال هذه الاحتياجات «أسمدة اليوريا» عبر تأمينها عبر نظام المقايضة مع بعض الدول التي ترغب في المقايضة.

> الزراعة تقدر احتياجات «القمح» بـ80 ألف طن من اليوريا و50 ألف طن من السوبر فوسفات

التموين: لا علاقة لنا بمتابعة بيع الغاز في السوق السوداء

تبديل الجرة بـ٦٠٠ ألف ليرة..تأخر استلام رسائل الغاز المنزلي ينشط السوق السوداء

| نغم النجار

تلقت «الوطن» عدة شكاوى حول تأخر استلام رسائل الغاز المنزلي لدى عدد من مواطني دمشق وريفها، والتي من المفترض أن تصل خلال 60 يوماً حسب جمعية معتمدي الغاز، الأمر الذي جعل بعضهم يضطر إلى شرائها بأسعار مرتفعة جداً إما من الطرقات أو عبر فيسبوك أو غيرها من الطرق غير النظامية.

وبين مواطنون في تصريح لـ«الوطن» أن سعر تبديل أسطوانة الغاز المنزلي الفارغة في السوق السوداء تراوح بين 300 ألف و600 ألف ليرة سورية، تبعاً لوزنها وجشع السمسار، علماً أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حددت مؤخراً سعرها الحر للمستهلك من داخل وخارج البطاقة الالكترونية «باستثناء المدعومة» بـ139 ألفاً و435 ليرة، مضافاً إليها 3 بالمئة عمولة توزيع.

وكذلك أوضح مواطنون آخرون أن دور الغاز المنزلي عبر تطبيق وين يسير ببطء شديد مما يشير إلى نقص في توفر المادة، وبالتالي وجود سوق سوداء تستغل حاجة المواطنين، التي وصل فيها سعر تعبئة كيلو الغاز إلى 60 ألفاً ليرة سورية.

وفي سياق الأسعار المذكورة، أكد مصدر في تموين دمشق لـ «الوطن» أن دورهم ينحصر في متابعة الشكاوى التي ترد حول تقاضي معتمدي الغاز سعراً زائداً عن الرسمي، حيث يتم في هذه الحالة تنظيم الضبط اللازم بحق المخالفين وتحويلهم إلى القضاء المختص.

أما عن وجود أسطوانات غاز سواء أكانت منزلية أم صناعية مهربة، وملاحقة القائمين على بيعها بين المصدر أن ذلك من مهام مديرية الجمارك، مضيفاً إن دوريات التموين تقوم بمصادرتها في حال مشاهدتها بالأسواق على اعتبار أنها مادة مجهولة، ويتم أخذ الإجراءات اللازمة.

من جانبه، قال نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط في تصريح لـ«الوطن» إن قلة السيولة وغلاء المعيشة أجبرتا بعض المواطنين على بيع جرة الغاز المدعومة، بطرق غير شرعية لافتاً إلى أن هذا الأمر مخالف لكن لا يوجد له ضوابط معينة، بخلاف المتاجرة بالمواد المدعومة على أرض الواقع التي يعاقب عليها المرسوم رقم 8 لعام 2021.

وأرجع الأزعط سبب أزمة الغاز إلى عدم الالتزام بإرسال رسائل الغاز خلال 60 يوماً لأسبوع فقط، لتعود بعد ذلك مدة الانتظار لدى بعض المواطنين إلى 80 يوماً تقريباً.

وقال الأزعط إن عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق قيس رمضان وعد في اجتماع منذ عشرة أيام بالعمل على تخفيض مدة انتظار المواطنين لاستلام رسالة الغاز، وعلى الضوء الملموس لم يحدث ذلك، مؤكداً ضرورة أن تعمل وزارة النفط والثروة المعدنية على توفير المحروقات من بنزين ومازوت وغاز وخاصة أننا مقبلون على موسم الشتاء.

وعلمت «الوطن» من مصادر خاصة بأن هناك نقصاً في التوريدات بكل أنواع المحروقات وليس فقط في مادة الغاز إنما من المازوت والبنزين أيضاً.